مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص1493– ص1526 يونيو 2011
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

واقع الصناعة في محافظة طولكرم من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار(المشكلات والحلول المقترحة)

دراسة ميدانية

د. خالد محمد الصويص

كلية الاقتصاد والإدارة والأعمال

جامعة فلسطين التقنية – خضوري/ طولكرم

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى واقع الصناعة من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار في محافظة طولكرم وللوقوف على ذلك تم التعرف إلى مشكلات الصناعة ، وتم استخدام استبانه مكونة من (26) فقرة تضمنت أربعة مجالات رئيسية ، ولإغراض جمع المعلومات وزعت(150) استبانه على الفئة المستهدفة ، وتم استرداد (115) أي بنسبة 77% وعولجت إحصائيا باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخدمت المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية ، وأظهرت النتائج أنه في مجال الوضع السياسي والأمني كانت درجة المشكلة كبيرة جدا بنسبة 81.88% يليها مجال الخدمات العامة وكانت درجة المشكلة كبيرة بنسبة 74,9% يليها مجال الوضع الاقتصادي بدرجة كبيرة بنسبة 71,73% واقلها كان مجال الكفاءة والخبرة وكان بدرجة متوسطة بنسبة 67.43%.

The reality of the industry in the province of Tulkarem from the view point of businessmen and traders (problems and proposed solutions)

Abstract: This study sought to recognize the reality of industry in Tulkarm Governorate from the perspective of traders and businessmen. To do so , the problems facing industry were identified. A twenty-six item questionnaire , focusing on four aspects, was employed. (150) questionnaires were distributed. (150) questionnaires , by (77%) were returned. The data was analyzed by (spss) enhancing mean , slandered deviation and percentages. Respectively , the findings came as follows , according to the degree of problems posed. In the first place , came the political and security situation which posed a very serious problem , by (81.88 %).

Then came , in the second place , the scope of public services which posed a serious problem , by (74.99%). The economic situation occupied the third place , by (71.73 %). As for the scope of effectiveness and experience, it had the least influential effect on industry , by (67.43 %).

مقدمة:

تعتبر مدينة طولكرم من المدن الرئيسة في الضفة الغربية وتتميز بموقعها المتوسط في فلسطين ، وتشكل مدينة طولكرم معلماً حضارياً ضرب بجذوره في التاريخ العربي ، فهي قديمة

قدم الكنعانيين ويرجع تاريخها إلى عصر الرومان وبالتحديد إلى القرن الثالث الميلادي. وسميت بطولكرم وتعني جبل الكروم والعنب والتين والزيتون وذلك لكثرة خيراتها. وتقع مدينة طولكرم على بعد **17** كيلو متراً من شاطئ البحر الأبيض المتوسط وتقع على ارتفاع **65** متراً من سطح البحر. " يقدر عدد سكان محافظة طولكرم ب **157988** نسمة وذلك حسب التعداد للفترة من 1-2007/12/16 "، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009).

عاشت المدينة كغيرها من المدن الفلسطينية تحت ظلم الاحتلال الإسرائيلي تعاني فيها الصناعة من اختلالات جوهرية ونقاط ضعف هيكلية نتيجة الممارسات الإسرائيلية من إحكام للسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني وإبقائه تحت ظل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. وقد واجه هذا القطاع منذ العام **1967** العديد من التحديات والصعوبات التي أعاقت نموه وتطوره بسبب هذا الاحتلال الإسرائيلي ، فقد فرض الاحتلال العديد من الشروط والقيود على مختلف الأنشطة الاقتصادية بهدف إبقاء الاقتصاد للمناطق المحتلة تابعا لإسرائيل. (مصطفى ، 2005)

ويرى حلاحله (2008) أن إسرائيل استطاعت تحقيق إخضاع التبعية الاقتصادية الفلسطينية لها حتى أصبح التطور والتقدم مرتبطا بشكل كبير بالتطورات الإسرائيلية ، ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول **2000** قامت إسرائيل بإحكام إغلاقها على الأراضي الفلسطينية وفرضت طوقاً شاملاً على جميع المدن والقرى والبلدات في الضفة ، وقسمت قطاع غزة إلى عدة أجزاء وكذلك منعت الفلسطينيين من الدخول إلى إسرائيل للعمل ، وتشير البيانات إلى أن الإغلاق على الضفة وقطاع غزة بلغت **130** يوماً خلال العام **2002** وبلغت **260** يوماً خلال العام **2003** ومنعت الحركة عبر مطار غزة بل وقامت بتدميره ومنعت الاستيراد والتصدير عبر الموانئ الإسرائيلية بقيامها باحتجاز السلع والبضائع الفلسطينية في الموانئ وعدم سماحها بتخليصها إلا من مخلصين إسرائيليين وهو الأمر الذي رفع من تكاليف النقل والتخزين على البضائع الفلسطينية.

ولهذا انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير وخطير خاصة خلال الفترة من **2000 – 2005** وازداد الفقر ليرتفع إلى أعلى معدلاته في فلسطين.

إن التبعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في اقتصاده لإسرائيل لا بد وان ينتهي وكان من واجب كل باحث أن ينظر في البدائل المتاحة لأشكال العلاقة الاقتصادية والعمل على الاستفادة من التجارب السابقة ، وإيجاد طرائق وبدائل وحلول يضعها بين أيدي رجال الأعمال والتجار (المستثمرين) والغرف التجارية للاستفادة منها ، ومن اجل ذلك كان للباحث هذه المحاولة في

واقع الصناعة في محافظة طولكرم من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار

وضع هذه الدراسة الميدانية على واقع الصناعة في محافظة طولكرم من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار.

وبزيارة الباحث للغرفة التجارية في محافظة طولكرم تم اللقاء مع رئيس الغرفة التجارية وبعض أعضائها الفاعلين فيها ، حيث كان الجميع على قدر كبير من التعاون والرغبة في التطوير والتحسين لقطاع الصناعة ، وتم تزويد الباحث بالأنشطة الاقتصادية وعدد المنشآت الاقتصادية في محافظة طولكرم وهو ما يقارب (219) منشأة موزعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية كما هو مبين في الجدول رقم (1) الآتي:

جدول رقم (1)

الرقم	اسم النشاط الصناعي	العدد
1	مقص رخام وصناعة وتركيبه الشايش	11
2	تصنيع الحلويات والمواد الغذائية	40
3	مصنع المخللات	3
4	إنتاج وتعبئة المياه المعدنية	3
5	تصنيع العصائر والمشروبات الخفيفة والمشروبات الغازية	3
6	مصانع البوظة	4
7	مصانع المر تديلا وتعبئة اللحوم	3
8	معاصر زيت الزيتون	5
9	صناعة الأثاث والأخشاب وأعمال النجارة	40
10	تركيب وقص الألمنيوم	15
11	تصنيع البراويز والأشغال اليدوية	5
12	تصنيع الجبص والديكور	7
13	تصنيع المناهل الصحية	1
14	مشاغل الذهب والفضة	1
15	مخرطة الحديد وأعمال الحدادة	25
16	تصنيع البيوت البلاستيكية	2
17	صناعة مواد التنظيف	2
18	مصانع المحارم الورقية	1

19	مصانع الباطون الجاهز ومواد البناء	3
20	مصانع الجلود	1
21	مشاغل الخياطة وأعمال الأقمشة	44
	المجموع الكلي	**219**

مشكلة البحث:

حرصاً على مكانة المحافظة وتطوير البحث نظراً للتطور السكاني في المدينة وازدياد عدد السكان وتوفر بعض مقومات المواد الخام في المدينة والمناطق المجاورة وبسبب شعور الباحث بوجود مناطق صناعية متخصصة في مختلف المناطق المجاورة عدا محافظة طولكرم فقد جرى التباحث في مشكلة قلة المصانع في محافظة طولكرم رغم عدد السكان الكبير والمتنامي في هذه المحافظة وتركيزهم على الوظائف الإدارية الحكومية والخاصة ، رغم توافر الأيدي العاملة والسوق الواسع للمنتجات الصناعية والواضح أن جميع السلع في الأسواق إما إسرائيلية أو مستوردة في معظمها ورغم البطالة التي أحدثها بناء جدار الفصل العنصري وتعطل قوى عاملة ماهرة عن العمل إلا انه لم يلجأ احد إلى التوجه لبناء المصانع واستغلال هذه الطاقات الفلسطينية، ولهذا كان لا بد للباحث من طرح هذه المشكلة للوقوف على أسبابها ومعالجتها لمعرفة واقع الصناعة وتحديد مشاكلها من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار في محافظة طولكرم.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الصناعة من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار في محافظة طولكرم على النحو الآتي:

1. التعرف إلى واقع الصناعة في محافظة طولكرم.
2. دراسة واقع الصناعة وتحليله وبحث المشكلات التي يواجهها والبحث عن فرص التطوير للقطاع الصناعي في محافظة طولكرم.
3. وضع الحلول والمقترحات لمواجهة المشكلات التي تعاني منها الصناعة في محافظة طولكرم.

سؤال الدراسة الرئيس:

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس وهو: ما واقع الصناعة من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار في محافظة طولكرم ؟

فرضية الدراسة:

* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) في واقع الصناعة من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار في محافظة طولكرم تعزى لمتغير المؤهل العلمي ، الحالة الاجتماعية ، العمر، مكان السكن.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث من أهمية الصناعة ودورها في التنمية وفي معرفة مدى توجه رجال الأعمال والتجار إلى التصنيع في محافظة طولكرم وبحث إمكانية إقامة مصانع من اجل تنوع الإنتاج في المحافظة بعد أن كانت محافظة طولكرم قائمة على الزراعة وتناقصت بسبب الجدار الذي صادر مئات الدونمات.

ويمكن إجمال أهمية هذه الدراسة بالأمور الآتية:

1. أنها تهتم بالبحث والدراسة في موضوع واقع الصناعية ومشكلاتها من وجهة نظر رجال الأعمال في محافظة طولكرم وافتقار المحافظة إلى المصانع.
2. تزود المسئولين في قطاع الصناعة بتصور واضح عن واقع العملية الصناعية وعن المشكلات التي تواجهها من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار في محافظة طولكرم.
3. تزود الجهات المعنية في قطاع الصناعة بمعلومات جديدة عن واقع الصناعة وبالتالي رسم السياسات وبناء البرامج ووضع الآليات المناسبة بدلا من أن تكون الجهات المعنية حجر عثرة أو ذات نظرة مثالية غير متجانسة مع الواقع.
4. يمكن أن تشكل مساعداً للجنة الاقتصادية والصناعية المتفرعة عن المجلس التشريعي خاصة وان فلسطين تشهد للمرة الأولى في التاريخ مرحلة بناء إضافة إلى الغرفة التجارية والصناعية والبلدية في محافظة طولكرم.

الإطار النظري:

إن أي نظرة إلى الصناعة في محافظة طولكرم على وجه الخصوص لأي باحث سيجد أنها ما زالت بدائية جداً ، وهي تنطوي على الفردية والعائلية ولا يوجد أسماء عالمية معروفة في هذه المحافظة ولم تتطور إلى الأسماء العالمية وهي غير متجهة لأي سلع مميزة وتفتقر إلى الجودة والنوعية وتتنافس على أساس الأسعار لا الجودة. وذلك بسبب افتقار المحافظة إلى التكنولوجيا الحديثة وضعف الدور الذي تقوم به الغرف التجارية والبلديات والوزارات وحتى النقابات وغياب السياسة المشجعة للصناعة والضعف الشديد في البيئة التشريعية والاستثمارية وعدم التوجيه لنوعية الاستثمار المراد خوضها من قبل السلطة.

وكان لذلك كله العديد من التساؤلات أمام الباحث لتشخيص المشكلة الحقيقية لوضعها في قالبها الحقيقي ، ولهذا كان الاستفسار عن السبب هل هو الوضع السياسي غير المستقر أو قصور البنية التحتية وعدم وجود تمويل أو رأس مال أو عدم وجود خطة وطنية واضحة من خلال قلة التحضيرات للمشاركة في المعارض التجارية ، أم هناك إجحاف بحق الصناعة في اتفاقية باريس الاقتصادية حددت من نمو الصناعة وخاصة في مجال المناقشة الإسرائيلية أم هو تحكم إسرائيل في المعابر وتحديدها للسلع الواجب استيرادها وأماكنها ؟

ويرى الباحث أن أهم المشكلات التي تواجه الصناعة في محافظة طولكرم هي:

1. الاحتلال الإسرائيلي المستمر على أراضي محافظة طولكرم وبخاصة وجود الجدار الفاصل من الغرب والشمال والجنوب حيث تسيطر إسرائيلي على (30%) من أراضي المدينة ولما لهذا الاحتلال من آثار سلبية عرقلت نمو القطاع الصناعي.
2. غياب العنقود الصناعي وهذا انعكس على ضعف المترابطات الأمامية والخلفية بين المنشآت الصناعية وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى.
3. مشكلات متعلقة بطبيعة الآلات المستخدمة ، إذ تبين أن معظم المؤسسات الصناعية في المدينة تستخدم آلات مستعملة مصدرها إسرائيل وتبين أن (53.8%) من الآلات مصدرها إسرائيل وهذا ما يؤدي إلى حدوث مشاكل كثيرة في خط الإنتاج لان هذه الآلات مستخدمة.
4. مشكلة المواد الخام إذ الكثير من المنشآت الصناعية تحصل عليها عن طريق الاستيراد الذي يتم عن طريق وسطاء إسرائيليين أو محليين وقد يؤدي هذا إلى تأخير المواد وارتفاع تكلفتها وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية للصناعة في المدينة.
5. المنافسة من السلع والمنتجات الصناعية المستوردة من إسرائيل ودول جنوب شرق آسيا إذ إن كثيراً من المصانع تعرضت للخسائر بعد أن تم السماح بالاستيراد مباشرة من الخارج دون الحاجة للحصول على تصاريح مما أدى إلى إغراق السوق المحلية بالسلع والمنتجات الأجنبية وخاصة من الصين وتركيا لأن هذه السلع من هذه الدول تمتاز برخص ثمنها كما أن عدم وجود مواصفات معينه لجودة السلع المراد استيرادها أدى إلى إلحاق الضرر الكبير بالصناعات المحلية في المحافظة.
6. غياب البيئة الملائمة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى عدم وجود سياسة عامة توجه القطاع الصناعي وتشجعه ، وعدم تلقيه أي قروض أو إعانات ، وكذلك غياب السلطة المحلية.

7. ارتفاع تكاليف الإنتاج ، بسبب ارتفاع سعر المواد الخام ، وكذلك ارتفاع الضرائب وهما ضريبتا القيمة المضافة والدخل وضريبة الإنتاج الصناعي ، فالكهرباء في مدينة طولكرم يتم شراؤها من إسرائيل.
8. تدني خدمات البنية التحتية وارتفاع تكلفتها خاصة سعر الكهرباء وهذا بدوره يعيق نمو القطاع الصناعي وتطوره.
9. انخفاض نسبة المؤمنين صحيا فقد تبين أن العدد الأكبر من العاملين في القطاع الصناعي غير مؤمَن ، وكذلك ضعف الحوافز التي تقدم للعاملين ، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف إنتاجية العامل لان غالبية العمال لا يتقاضون أي حوافز.

ويرى عطياني (2007) أن من أهم المشكلات التي تعاني منها الصناعة الفلسطينية:

1. ارتباط الاقتصاد الفلسطيني والصناعة الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي. وقد تطورت الصناعات المكملة (التعاقد مع الباطن) بشكل تابع للاقتصاد الإسرائيلي ، كما حاربت إسرائيل الصناعات التي قد تشكل عنصر منافسة لصناعاتها ، ونجم عن تلك السياسات اعتماد الصناعة الفلسطينية بشكل كبير (حوالي **90**% منها) على المواد الخام الخارجية سواء القادمة من إسرائيل أو عبرها ، الأمر الذي جعلها عرضة للتقلبات الإسرائيلية والأجنبية.
2. عدم اكتمال العنقود الصناعي الفلسطيني وغياب الترابطات الأمامية والخلفية أو ضعفها ، فقد افتقرت الصناعة الفلسطينية طيلة سنوات الاحتلال وتلك التي تلتها لمثل هذه الترابطات.
3. صغر حجم المنشات الصناعية الفلسطينية ، إذ أن **90**% من تلك المنشات توظف اقل من خمسة عمال.
4. الضعف في استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في المجال الصناعي ، فمعظم المنشات الصناعية العاملة لا زالت تستخدم آلات قديمة وغير متطورة ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الجودة وزيادة تكلفة الإنتاج.
5. ارتفاع تكاليف المعاملات الخاصة بالاستيراد والتصدير من الأراضي الفلسطينية واليها ، إذ تشير البيانات المتوافرة أن حوالي **43**% من المؤسسات التي توظف ما بين **5 – 19** عاملاً ، وان **47.8**% من المؤسسات التي توظف بين **20– 50** عاملاً تعتبر ذلك مشكلة مهمة ، إذ تفرض السلطات الإسرائيلية قيودا مشددة على الاستيراد والتصدير.

6. ارتفاع تكاليف النقل، ليس فقط للسلع والخدمات فحسب ، بل عمليات نقل المواد الخام والأولية اللازمة للصناعة الفلسطينية ، وهذا بالطبع يترك آثاره السلبية على عمليات الإنتاج والمنافسة والبيع والتسويق.
7. صعوبة نقل المواد الخام والأولية ، وذلك بسبب الإجراءات والسياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني ، والمتمثلة أساساً بالحصار والإغلاق الذي أدى بشكل كبير إلى منع حركة المواطنين والبضائع بين محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة وصعوبة تنقلهم.
8. ضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات المساندة بما فيها مؤسسات التمويل ، والاتحادات والنقابات والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تنمية قطاع الصناعة وتطويره ، والعمل على حل المشكلات التي تواجهه بالتعاون مع الجهات المعنية ، ورفع مستوى جودة الإنتاج.
9. تدني المستوى الفني والمهني للعاملين في القطاع الصناعي بشكل عام ، مما ينعكس سلباً على جودة الإنتاج ، والإنتاجية.
10. الضعف في بنية المنتجات والسلع الفلسطينية وتهيئتها، وقد أشارت نتائج مسح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن حوالي **64.9**% من المؤسسات التي تشغل **5– 19** عاملاً ، و **75.8**% من المؤسسات التي توظف **20– 50** عاملاً تعتبر ذلك مشكلة كبيرة.
11. وجود منافسة قوية بين المنتجين المحليين ، وهذا أدى بدوره إلى خلق مشكلات داخلية في الاقتصاد الفلسطيني ، إذ انتشرت المنافسة السعرية على حساب الجودة والنوعية بالنسبة للمنتج المصنعة محليا.
12. مشكلات متعلقة بأنظمة الضرائب المعمول بها في الأراضي الفلسطينية ، وارتفاع مستويات الضرائب المفروضة على الشركات والمؤسسات العاملة في المناطق الفلسطينية.
13. ضعف البيئة القانونية والتشريعية ، فعلى الرغم من إصدار المجلس التشريعي لأكثر من **30** قانونا لمعالجة الجوانب الاقتصادية ، إلا أنها ما زالت تواجه مشكلات متعددة في التنفيذ ، إضافة إلى الحاجة الماسة في سن بعض القوانين وإقرارها وتعديلها.
14. عدم وجود سياسة عامة تعمل على تنظيم عملية الاستيراد والتصدير وتحديد الأصناف والكميات وأماكن الاستيراد والتصدير وتنمية قدرات المنتجين المحليين وتطويرها ، وعدم إلزام الشركات بتطبيق مبادئ التصنيع الجيد ، وضعف الرقابة العامة وتغيب الدعم الواضح للبحث والتطوير.
15. النقص والضعف الشديدان في المعلومات المتوفرة حول الأسواق الخارجية ، خاصة العالمية منها وقلة إمكانيات التصدير لتلك الأسواق.

16. ضعف خدمات البنية التحتية وارتفاع تكلفتها ، فبالرغم من حجم الضرائب الباهظة التي كانت تحصلها إسرائيل من السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة إلا أنها لم توفر خدمات البنية التحتية بصورة تخدم المجتمع الفلسطيني واقتصاده ، وخاصة خدمات المياه الكهرباء والاتصالات وارتفاع تكلفتها.
17. وللدلالة على ضعف البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية ، تمت مقارنة مجموع ما انفق على البنية التحتية بين عامي **1970– 1990** نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فتبين أن هذه النسبة تساوي **3.5**% في الأراضي الفلسطينية و **9**% في الأردن.
18. مشكلات متعلقة بالتراخيص.
19. عدم وجود خطط واستراتيجيات شاملة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها ، وعدم ايلائها أهمية كبيرة من الجهات ذات العلاقة.
20. ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة ، هذا من جهة ، ومن ناحية أخرى فان القيود على التصدير ابتداء من شهادات المنشأ وإجراءات العبور والتفتيش الأمني على المعابر والرسوم الجمركية من أهم المشكلات التي يعاني منها القطاع الفلسطيني.

الدراسات السابقة:

دراسة الحلاحلة (2008)

وهي بعنوان: جغرافية الصناعة في مدينة الخليل ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية – نابلس. وقد هدفت هذه الدراسة إلى حصر جميع المصانع والمنشات الصناعية العاملة في المدينة وتم اختيار ذلك باستخدام العينة العشوائية الطبيعية بنسبة (**10**%) تشمل أرجاء المدينة موزعة على المصانع الكبيرة والصغيرة وقد بلغ حجم العينة (**122**) منشاة صناعية من (**1226**) منشأة وبلغ حجم عينة العاملين في المنشات الصناعية (**586**) عاملاً من أصل (**5865**) عاملاً واستخدم الباحث الاستبانة للدراسة بصفها أداة ، علما بأنها عولجت إحصائيا باستخدام **SPSS** وقد خلصت إلى أهم النتائج الآتية:-

1- تستحوذ مدينة الخليل على (55.7 %) من مجموع المنشات الصناعية التحويلية في المحافظة.
2- يشكل العاملون في القطاع الصناعي في المدينة نسبة (3.6) من مجموع العاملين في القطاع الصناعي في محافظة الخليل.
3- تتركز في مدينة الخليل صناعات الدبغ وتهيئة الجلود وصبغ الحقائب والأحذية وصنع المنسوجات وصنع الفلزات القاعدية.

وخرجت الدراسة بأهم التوصيات الآتية:-

- ضرورة تنظيم القطاع الصناعي لإنهاء الإنشاء العشوائي للمنشآت الصناعية.
- العمل على رفع مستوى جودة المنتجات الصناعية المحلية حتى تستطيع المنافسة في ظل الأسواق الحرة.

دراسة الحاج مصطفى (2005)

وهي بعنوان: القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطورها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس.وخلصت هذه الدراسة إلى أن:

- الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات هيكلية شملت معظم قطاعاته ويمكن أن يكون سبب ذلك تعمد إسرائيل ربط الاقتصاد الفلسطيني الضعيف والاقتصاد الإسرائيلي القوي ليس على أساس المصالح المتبادلة ، بل على أساس تبعية هذا الاقتصاد من اجل أغراض سياسية وأمنية وقومية.
- تعتبر الصناعات الغذائية الفلسطينية من أهم الصناعات الفلسطينية وذلك لاستيعابها عدداً كبيراً من العمال ، وحجم استثماراتها العالية نسبيا واستخدامها لكثير من منتجات القطاع الزراعي.
- تعاني الصناعات الغذائية من عدة مشكلات منها:

أ- كبر حجم المواد الخام المستوردة اللازمة للصناعة.

ب- انخفاض المهارات المتخصصة في هذا النوع من الصناعات.

ت- اعتمادها على الآلات المستعملة من إسرائيل والتي تم تجديدها في إسرائيل وعن طريق وكلاء إسرائيليين.

دراسة مكحول، باسم، نصر ، عطياني (2004)

وهي بعنوان: هيكل التكاليف واقتصاديات الحجم في الصناعات الفلسطينية وأثرها على القدرة التنافسية ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، القدس - رام الله. حيث خلصت إلى ما يأتي:

- أن (**95**%) من المؤسسات الصناعية تعمل في قطاعات الصناعات التحويلية.
- صغر حجم المنشآت الصناعية العاملة إذ أن (**90**%) من هذه المنشآت توظف اقل من (**5**) عمال وان (**87**%) من هذه المنشآت هي منشأه فردية.

- تعاني الصناعة الفلسطينية من مشاكل عده منها ما يتعلق بالسياسات الإسرائيلية وضعف الترابطات الأمامية وارتفاع تكاليف المعاملات الخاصة بالاستيراد والتصدير وضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات المساندة.
- عملت انتفاضة الأقصى على خفض الطلب على المنتجات الصناعية الفلسطينية في السوق المحلية والخارجية وزيادة تكاليف الإنتاج والاستيراد والنقل والتوزيع والتسويق.

دراسة الساعد (2003)

وهي بعنوان: دور المناطق الصناعية في حل مشكلة القطاع الصناعي ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية – نابلس وقد خلصت الدراسة إلى أن: الشكل القانوني لملكية المنشات بلغت نسبة الملكية الفردية (**63.5**%) و (**34.1**%) عائلية و (**2.4**%) مساهمة خاصة، وتعاني المنشآت من مشكلة التخلص من مخلفاتها السائلة والصلبة ، من حيث عدد العاملين في المنشاة فان (**64** %) تضم ثمانية عمال فأكثر و (**30.6** %) تضم سبعة عمال فاقل و (**4.7**%) تضم أربعة عمال فاقل.

دراسة الجمل (2003)

وهي بعنوان: جغرافية الصناعة في محافظة نابلس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس. وقد دلت نتائج هذه الدراسة على توفر معظم مقومات الصناعة وإمكانية تطويرها في منطقة نابلس عن طريق الاستيراد المباشر لبعض المواد الخام اللازمة كما بينت هذه الدراسة أهمية الصناعات ومكانتها في محافظة نابلس بالنسبة للمحافظات الفلسطينية وقد احتلت المرتبة الثانية في معظم الصناعات بعد محافظة غزه بالإضافة إلى احتلالها المركز الأول في صناعات كثيرة على مستوى محافظات الضفة الغربية وذلك من حيث:

- أعداد المنشآت الصناعية في المحافظة التي تمثل ما نسبته (18,1%) من المنشآت في المحافظات الفلسطينية.
- بلغت نسبة العاملين في الصناعة (16,1%) من مجمل العاملين في الضفة الغربية.
- تشكل الإيرادات الصناعية ما نسبته (**17,3**%) من الإجمالي العام للمبيعات في النشاط الصناعي للأراضي الفلسطينية.
- تمثل الصناعة التحويلية في محافظة نابلس (**16,8**%) من الصناعات التحويلية في المحافظة.

دراسة نصر (2002)

وهي بعنوان: دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، القدس ورام الله. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها أن السياسات التي انتهجتها السلطات الإسرائيلية أدت إلى تشويه القطاع الصناعي وضعفه خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة حيث لم تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (**10** %) وفي العمالة (**17** %) وكذلك انخفاض عدد المؤسسات الصناعية أكثر من (**5000**) مؤسسة لعام **1968** م إلى (**3700**) مؤسسة عام **1991**م.

- رغم مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية وقيامها بمشاريع تنموية كانت الإجراءات الإسرائيلية تقف عائقا أمام هذه المشاريع.
- اندلاع انتفاضة الأقصى أدى إلى ضعف الطلب على السلع الصناعية الفلسطينية بسبب انخفاض القوة الشرائية للمواطنين.

دراسة بيتس ، أوكونيل ، مكارثي ،(2001)

وهي بعنوان: القدرة التنافسية لصناعة تجهيز الأغذية الايرلندية والتي هدفت إلى معرفة تحديد الطرائق المناسبة لقياس القدرة التنافسية لتجهيز صناعة الأغذية وتطبيق تقنيات إنتاج الألبان والمحار وتقديمها لمستهلك الصناعات الغذائية في (ايرلندا) وقد ناقش الباحثون طرائق قياس القدرة التنافسية الصناعية وتحليلها في قطاعات الأغذية وكانت النتائج أن موقف (أيرلندا) التنافسي في عام (1994) قوي بالمقارنة مع شركائها بالاتحاد الأوروبي في قطاعات الصناعات الغذائية الكبيرة ، ولكن في وقت لاحق في عام (1996) لم تكن (ايرلندا) أخذت بعين الاعتبار المنافسة القوية بناء على النمو المرتفع في الأسواق الأوروبية مما أضعف القدرة التنافسية لايرلندا للقطاع الاستهلاكي بسبب ضعف قدرتها على تحليل القدرة التنافسية. وتبين أن القدرة التنافسية لقطاع المحار تعتمد بشكل أساسي على جودة المواد الخام ، وظهرت نتائج ايجابية بخصوص صناعة الألبان في (ايرلندا) بسبب جودة الأطعمة الجاهزة وجودة المواد الخام فيها والسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

دراسة غانم (1997)

وهي بعنوان: الصناعة في محافظة جنين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس. وقد خلصت الدراسة إلى أن: الصناعة تعد حديثة العهد في المحافظة ، تركز الصناعات الرئيسية في المدينة ، افتقار الاقتصاد الصناعي في المحافظة إلى الروابط الأمامية ، وجود طاقة إنتاجية عاطلة بسبب الواقع الاقتصادي السيئ الذي تعيشه المحافظة ، ارتباط القطاع

الصناعي بالمحافظة بالاقتصاد ، إن هناك مجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية التي يمكن الاعتماد عليها في تأسيس مناطق صناعية في المحافظة.

الطريقة والإجراءات:

يتضمن هذا الفصل وصفا للطرائق والإجراءات التي اتبعها الباحث في تحديد مجتمع الدراسة والعينة ووصفها وشرح الخطوات والإجراءات العملية التي اتبعها الباحث في بناء أداة الدراسة ووصفها ثم إجراءات صدق أداة الدراسة وثباتها ثم شرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية التي استخدمت في الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تشكل مجتمع الدراسة من رجال الأعمال والتجار في محافظة طولكرم.

عينة الدراسة:

تم توزيع عدد (150) استبانه على مجتمع الدراسة المكون من (219) منشأة وجميع أصحاب هذه المنشآت مسجلون لدى الغرفة التجارية ومصنفون بالدرجة الممتازة والدرجة الأولى ومباشرون لأعمالهم في النشاط الصناعي وقد تم استرداد (115) استبانه أي بنسبة (77%) من العدد الموزع وقد راعى الباحث عند اختيار العينة التوزيع حسب المؤهل العلمي والحالة الاجتماعية والعمر ومكان السكن بحيث كانت موزعة على كافة البلدات في محافظة طولكرم وتحقق الهدف بحيث تم اختيار العينة باستخدام أسلوب العينة المقصودة من اجل جمع البيانات الإحصائية ، والجداول من 1–4 تصف عينة الدراسة بناء على متغيراتها المستقلة.

جدول (2) وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
توجيهي واقل	51	%44.3
دبلوم	14	%12.2
بكالوريوس	45	%39.1
دراسات عليا	5	%4.3
المجموع	115	%100

جدول (3)وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
عَزَب	12	%10.4
متزوج	96	%83.5
مطلق	7	%6.1
المجموع	115	%100

جدول (4)وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
25-18	6	%5.2
35-26	30	%26.1
45-36	34	%29.6
46 فما فوق	45	%39.1
المجموع	115	%100

جدول (5)وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير مكان السكن

مكان السكن	التكرار	النسبة المئوية
مدينة	50	%43.5
قرية	65	%56.5
المجموع	115	%100

أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير استبانه خاصة من اجل معرفة واقع الصناعة في محافظة طولكرم من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار وقد اشتملت أداة الدراسة على أساسيين هما:

أولاً: البيانات الشخصية كالمؤهل العلمي ، والحالة الاجتماعية ، والعمر ، ومكان السكن لرجل الأعمال أو التاجر.

ثانياً: تكون هذا الجزء من جميع فقرات الاستبانة والبالغ عددها (26) فقرة موزعة على أربعة مجالات رئيسية هي مجال الوضع الاقتصادي وعدد فقراته (9) ومجال الوضع السياسي والأمني وعدد فقراته (6) ومجال الكفاءات والخبرات وعدد فقراته (6)ومجال الخدمات العامة وعدد فقراته (5) والجدول التالي يوضح توزيع فقرات أداة الدراسة على مجالاتها

جدول (6) توزيع أداة الدراسة على مجالاتها المختلفة

المجالات	أرقام الفقرات كما وردت في الاستبانة	عدد الفقرات
مجال الوضع الاقتصادي	1,2,3,4,5,6,7,8,9	10
مجال الوضع السياسي والأمني	1،2،3،4،5،6	6
مجال الكفاءات والخبرات	1،2،3،4،5،6	6
مجال الخدمات العامة والبنية التحتية	1،2،3،4،5	6
	المجموع	26

ثبات أداة الدراسة:

*** معامل ثبات الاستبانة:**

يعرف الثبات بأنه الدقة في تقدير العلامة الحقيقية للفرد على السمة التي يقيسها الاختبار وثبات أداة الدراسة التي استخدمها الباحث هي حسب معامل الثبات باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا) فكان 0.84 على جميع فقرات الاستبانة وهو مناسب للتحليل الإحصائي ولأغراض الدراسة.

*** إجراءات الدراسة:**

1 – تأهيل الاستبانة بصورتها النهائية فقد تم عرض الاستبانة على زملاء مختصين من اجل التأكد من وضوح العبارات وتنوعها ودقتها ومن اجل صلاحيتها لقياس ما وضعت من اجله والتأكد من مدى ملائمة الأسئلة للمجالات وقد تم إقرارها بعد الأخذ بملاحظاتهم.

2 – تحديد أفراد عينة الدراسة فقد تم أخذ قائمة من الغرفة التجارية في طولكرم للدرجات الممتازة والأولى.

3- توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة وبعد جمع الاستبيانات الموزعة تم تفريغها في جداول خاصة من اجل معالجتها.

تصميم الدراسة:

تم استخدام أسلوب المنهج ألوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة وجمع المعلومات واستخدام التحليل الإحصائي لفحص الفرضيات بهدف تفسير النتائج وشملت الدراسة المتغيرات الآتية:

المتغيرات المستقلة:

1- متغير المؤهل العلمي لرجل الأعمال أو التاجر وله أربعة مستويات.

2- متغير الحالة الاجتماعية لرجل الأعمال أو التاجر وله أربعة مستويات.

3- متغير العمر لرجل الأعمال أو التاجر وله أربعة مستويات.

4- متغير مكان السكن لرجل الأعمال أو التاجر وله ثلاثة مستويات.

المتغيرات التابعة: وتمثلت في الاستجابة عن فقرات الاستبانة المتعلقة بالمجالات المختلفة المتعلقة بواقع الصناعة في محافظة طولكرم من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار من اجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم إلاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار (ت) للعينات المستقلة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي.
- معادلة (كرونباخ ألفا) لاستخراج معامل الثبات.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات الإحصائية:

يتناول هذا الفصل الإجابة عن فرضيات الدراسة وفحصها إحصائيا على برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يأتي عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

قبل أن نبدأ بالتحليل الإحصائي نود الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة وهو:

"**ما رأي رجال الأعمال والتجار في محافظة طولكرم حول واقع الصناعة في المحافظة** "

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية والمتوسطات الحسابية كنسب مئوية لأراء رجال الأعمال والتجار في محافظة طولكرم حول واقع الصناعة ومشاكلها في المحافظة "

إذا كانت النسبة المئوية 80% فأكثر اعتبر التأثير على الصناعة في المحافظة كبيرا جدا.

إذا كانت النسبة المئوية 70 -79.9% اعتبر التأثير على الصناعة في المحافظة كبير.

إذا كانت النسبة المئوية 60 – 69.9% اعتبر التأثير على الصناعة في المحافظة متوسط.

إذا كانت النسبة المئوية اقل من 59.9% اعتبر التأثير على الصناعة في المحافظة قليل.

ونتائج الجداول من 7 – 11 تبين ذلك:

جدول (7) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية مجال الوضع الاقتصادي

الرقم	الرقم بالاستبانة	الفقرة	المتوسطات	النسبة المئوية	درجة التأثير
1	1	قلة وجود رؤوس الأموال في محافظة طولكرم	3.0522	61.044	متوسطة
2	2	قلة وجود حوافز استثمارية من قبل الغرفة التجارية للمستثمرين في قطاع الأعمال	4.0261	80.522	كبيرة جدا
3	3	المعيقات التي تفرضها وزارة الصناعة والتجارة على المستثمرين تمنعهم من دخول هذا المجال	3.2783	65.566	متوسطة
4	4	قلة توافر الأراضي لتشجيع المستثمرين على القيام بالاستثمار في محافظة طولكرم.	3.0609	61.218	متوسطة
5	5	قلة توافر رؤوس الأموال التي تشجع على الاستثمار في المحافظة.	3.2435	64.87	متوسطة
6	6	المعيقات الضريبية الباهظة التي تفرضها دائرة الضريبة على المستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار.	4.0087	80.174	كبيرة جدا
7	7	قلة توافر التسهيلات التي تقدمها البنوك لدى المستثمرين.	3.5739	71.478	كبيرة
8	8	عدم وجود (الباركود) للصناعات الفلسطينية.	3.687	73.74	كبيرة
9	9	ندرة وجود أسواق عربية وعالمية توحدها السلطة لتشجع استقبال المنتج الفلسطيني.	4.3478	86.956	كبيرة جدا
		الدرجة الكلية	**3.5865**	**71.73**	**كبيرة**

يتضح من خلال جدول(7) أن المعيقات الضريبية وقلة وجود الحوافز الاستثمارية وكذلك ندرة وجود الأسواق العربية والعالمية من الأسباب التي لها تأثير كبير جدا في إعاقة التقدم

الصناعي في محافظة طولكرم من وجهة نظر التجار ورجال الأعمال في المحافظة وهذا يتضح في الفقرات (2،6،9) في حين وجد أن قلة توفير التسهيلات المقدمة من البنوك وعدم وجود (الباركود) الفلسطيني لها تأثير كبير على الصناعة في المحافظة وهذا يتضح في الفقرات (7،8) في حين كان للمعيقات التي تفرضها وزارة الصناعة وقلة توافر الأراضي وقلة توافر رؤوس الأموال لها وتأثير متوسط على الصناعة في المحافظة ويتضح ذلك من خلال الفقرات (1،3،4،5) وبشكل عام يتبين أن الوضع الاقتصادي بشكل عام له تأثير كبير على الصناعة في محافظة طولكرم من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار في المحافظة ويتضح ذلك من خلال الدرجة الكلية:

جدول (8) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لمجال الوضع السياسي والأمني

الرقم	الرقم بالاستبانة	الفقرة	المتوسطات	النسبة المئوية	درجة التأثير
1	1	المعيقات التي يفرضها الاحتلال على المستثمرين بسبب قرب وقوع المحافظة على طول الخط الأخضر.	4.1043	82.086	كبيرة جدا
2	2	المعيقات التي يفرضها الاحتلال على استيراد المواد الخام.	4.3217	86.434	كبيرة جدا
3	3	المعيقات التي يفرضها الاحتلال على استيراد الأجهزة والمعدات.	4.2522	85.044	كبيرة جدا
4	4	المعيقات التي يوجدها الاحتلال بكثرة الحواجز التي تقلل من تصريف المنتجات.	4.1826	83.652	كبيرة جدا
5	5	المعيقات التي وضعتها اتفاقية (باريس) الاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين قللت من فرصة الاستثمار في محافظة طولكرم بشكل خاص.	3.8174	76.348	كبيرة

6	6	قلة توافر وسائل الأمن الصناعي ساهمت في تقليل عملية الاستثمار في محافظة طولكرم.	3.887	77.74	كبيرة
		الدرجة الكلية	4.0942	81.884	كبيرة جدا

يتضح من خلال جدول(8) أن المعيقات التي يفرضها الاحتلال على المستثمرين بسبب قرب وقوع المحافظة من الخط الأخضر والمعيقات التي يفرضها الاحتلال على استيراد المواد الخام وعلى استيراد الأجهزة ، وكثرة الحواجز من الأمور التي لها تأثير كبير جداً على واقع الصناعة في محافظة طولكرم ، وهذا يتضح من خلال الفقرات (1،2،3،4) في حين كانت المعيقات التي وضعتها اتفاقية (باريس) وقلة توافر وسائل الأمن الصناعي من العوامل التي كان لها تأثير كبير على واقع الصناعة في المحافظة ويتضح ذلك من خلال الفقرات (5،6) وبشكل عام يتضح أن الوضع السياسي والأمني كان له تأثير كبير جدا على واقع الصناعة في المحافظة من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار.

جدول (9) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لمجال الكفاءات والخبرات

الرقم	الرقم بالاستبانة	الفقرة	المتوسطات	النسبة المئوية	درجة التأثير
1	1	قلة وجود خبرات كافية من أبناء محافظة طولكرم للقيام بمشاريع إنتاجية هامة.	2.7178	54.356	قليلة
2	2	قلة توافر الأفكار الاستثمارية التي تمكن البدء في العمل الاستثماري.	2.9217	54.434	قليلة
3	3	قلة توافر الكفاءات الفنية في المحافظة التي تسهل عملية الاستثمار.	2.7652	55.304	قليلة
4	4	قلة توافر الكفاءات الإدارية في المحافظة التي تسهل عملية الاستثمار.	3.0174	60.348	متوسطة

5	5	ندرة مراكز التدريب المهني لتدريب العمال على المعدات المستوردة.	3.9652	79.304	كبيرة
6	6	ندرة وجود دراسات اقتصادية تسهم في تحديد احتياجات السوق المحلي في طولكرم للاستثمار.	3.9304	78.608	كبيرة
		الدرجة الكلية	3.3714	67.428	متوسطة

يتضح من خلال جدول(9) أن قلة وجود الخبرات الكافية من أبناء البلد وقلة توافر الأفكار الاستثمارية، وقلة توافر الكفاءات الفنية من الأمور التي كان لها تأثير قليل على واقع الصناعة في المحافظة وهذا اتضح من خلال الفقرات (1،2،3) في حين كان لقلة توافر الكفاءات الإدارية تأثير متوسط على الصناعة وهذا يتضح من خلال الفقرة (4) وكان لندرة مراكز التدريب المهني وندرة وجود دراسات اقتصادية تأثير كبير على الصناعة في المحافظة واتضح ذلك من خلال الفقرتين (5،6) وكان لمجال الكفاءات والخبرة بشكل عام تأثير متوسط على الصناعة في المحافظة من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار.

جدول (10) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لمجال الخدمات العامة

الرقم	الرقم بالاستبانة	الفقرة	المتوسطات	النسبة المئوية	درجة التأثير
1	1	المعيقات من الغرفة التجارية للمستثمرين في قطاع الأعمال.	3.3478	66.956	متوسطة
2	2	المعيقات التي أوجدتها بلدية طولكرم على البنية التحتية للمستثمرين ساهمت في تقليل الاستثمار في محافظة طولكرم.	3.6783	73.566	كبيرة
3	3	قلة التبادل الصناعي من خلال المشاركة بالمعارض الدولية للمنتجات الفلسطينية.	3.9826	79.652	كبيرة
4	4	عدم وجود إرشادات أو بيانات للتاجر /المستثمر الفلسطيني في دوائر السلطة.	4	80	كبيرة جدا
5	5	عدم وجود مكاتب تخليص البضائع المصدرة أو المستوردة يقلل من الاستثمار في فلسطين عامة و طولكرم خاصة.	3.7391	74.782	كبيرة
		الدرجة الكلية	**3.7496**	**74.992**	**كبيرة**

يتضح من خلال جدول(10) أن كثرة المعيقات من الغرفة التجارية للمستثمرين كان لها تأثير متوسط على الصناعة في المحافظة وهذا يتضح من خلال الفقرة (1) في حين كان للمعيقات التي توحدها البلدية وقلة التبادل الصناعي وعدم وجود مكاتب تخليص من العوامل التي كان لها تأثير كبير على واقع الصناعة في المحافظة وهذا اتضح من خلال الفقرات (2،5،3) كما كان لعدم وجود إرشادات أو بيانات للتاجر أو المستثمر في دوائر السلطة اثر كبير جدا على واقع الصناعة في المحافظة وذا يتضح من خلال الفقرة (4) بينما كان لمجال الخدمات العامة بشكل عام تأثير كبير على الصناعة في المحافظة من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار.

جدول (11) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكافة مجالات الدراسة

الرقم	المجال	المتوسطات	النسبة المئوية	درجة التأثير
1	مجال الوضع الاقتصادي	3.5865	71.73	كبيرة
2	مجال الوضع السياسي والأمني	4.0942	81.884	كبيرة جدا
3	مجال الكفاءات والخبرات	3.3714	67.428	متوسطة
4	مجال الخدمات العامة والبنية التحتية	3.7496	74.992	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.7004	74.008	كبيرة

يتضح من خلال جدول (11) أن الوضع السياسي والأمني كان له تأثير كبير جدا على واقع الصناعة في المحافظة وكان تأثير الوضع الاقتصادي والخدمات العامة كبيراً على الصناعة وكان تأثير الكفاءات والخبرة على الصناعة متوسطاً واتضح من خلال الدرجة الكلية أن جميع مجالات الدراسة كان لها تأثير كبير على واقع الصناعة في المحافظة من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار في المحافظة.

اختبار الفرضية الإحصائية:

أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\propto = 0.05$)من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

من اجل اختبار هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة وجهة نظر رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير المؤهل العلمي على كافة المجالات

المجالات	المؤهل العلمي	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مجال الوضع الاقتصادي	توجيهي واقل	51	3.6166	0.68721
	دبلوم	14	3.7778	0.62094
	بكالوريوس	45	3.5333	0.64205
	دراسات عليا	5	3.2222	0.65734
مجال الوضع السياسي والأمني	توجيهي واقل	51	4.0294	0.80326
	دبلوم	14	4.3571	0.53452
	بكالوريوس	45	4.1074	0.69282
	دراسات عليا	5	3.9	0.41833
مجال الخدمات العامة والبنية التحتية	توجيهي واقل	51	3.5126	0.83406
	دبلوم	14	3.2449	0.64238
	بكالوريوس	45	3.2984	0.81885
	دراسات عليا	5	2.9429	1.03312
مجال الكفاءات والخبرات	توجيهي واقل	51	3.8549	0.6906
	دبلوم	14	3.7286	0.56898
	بكالوريوس	45	3.6978	0.76589
	دراسات عليا	5	3.2	1.00995
الدرجة الكلية	توجيهي واقل	51	3.7524	0.54097
	دبلوم	14	3.7771	0.31172
	بكالوريوس	45	3.6592	0.5469
	دراسات عليا	5	3.3163	0.63505

يتضح من نتائج جدول (12) أن هناك فروقا في المتوسطات الحسابية في وجهة نظر رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم تبعا لمتغير المؤهل العلمي. ولاختبار فيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي ونتائج جدول (13) تبين ذلك:

جدول (13) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية في وجهة نظر رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة ومشاكلها في محافظة طولكرم تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المتغير / المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط الانحراف	" ف " المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب
مجال الوضع الاقتصادي	بين المجموعات	3	1.349	0.45	1.029	0.383
	داخل المجموعات	111	48.492	0.437		
	المجموع	114	49.841			
مجال الوضع السياسي والأمني	بين المجموعات	3	1.378	0.459	1.201	0.313
	داخل لمجموعات	111	57.795	0.521		
	المجموع	114	59.174			
مجال الخدمات العامة والبنية التحتية	بين المجموعات	3	2.399	0.8	1.201	0.313
	داخل لمجموعات	111	73.919	0.666		
	المجموع	114	76.318			
مجال الكفاءات والخبرات	بين المجموعات	3	2.203	0.734	1.407	0.245
	داخل لمجموعات	111	57.945	0.522		
	المجموع	114	60.147			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3	1.039	0.346	1.254	0.294
	داخل لمجموعات	111	30.67	0.276		
	المجموع	114	31.709			

يتضح من خلال جدول (13) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (∝ = 0.05) وذلك على جميع مجالات الدراسة لان مستوى الدلالة المحسوب للمجالات جميعها كان أعلى من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية الصفرية وهذا يدل على انه لا يوجد اختلاف في وجهات النظر بين رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم باختلاف المؤهل العلمي.

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(∝ = 0.05)من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية.

من اجل اختبار هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة وجهة نظر رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية.

جدول (14)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الحالة الاجتماعية على كافة المجالات

المجالات	الحالة الاجتماعية	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مجال الوضع الاقتصادي	عَزَب	12	3.6296	0.48394
	متزوج	96	3.5718	0.68417
	مطلق	7	3.7143	0.66313
مجال الوضع السياسي والأمني	عَزَب	12	4.0417	0.81379
	متزوج	96	4.1024	0.72442
	مطلق	7	4.0714	0.5762
مجال الخدمات العامة والبنية التحتية	عَزَب	12	2.9405	0.81146
	متزوج	96	4.1024	0.72442
	مطلق	7	4.0714	0.5762
مجال الكفاءات والخبرات	عَزَب	12	3.6667	0.57419
	متزوج	96	3.7542	0.7298
	مطلق	7	3.8286	0.98271
الدرجة الكلية	عَزَب	12	3.5696	0.49866
	متزوج	96	3.7116	0.52784
	مطلق	7	3.7709	0.61277

يتضح من نتائج جدول (14) أن هناك فروقا في المتوسطات الحسابية في وجهة نظر رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية.

ولاختبار فيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية استخدم اختبار الباحث تحليل التباين الأحادي ونتائج جدول (15) تبين ذلك:

جدول (15) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية في وجهة رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية

المتغير / المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط الانحراف	" ف " المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب
مجال الوضع الاقتصادي	بين المجموعات	2	0.157	0.079	0.178	0.838
	داخل المجموعات	112	49.683	0.444		
	المجموع	114	49.841			
مجال الوضع السياسي والأمني	بين المجموعات	2	0.043	0.022	0.041	0.96
	داخل لمجموعات	112	59.131	0.528		
	المجموع	114	59.174			
مجال الخدمات العامة والبنية التحتية	بين المجموعات	2	2.505	1.253	1.901	0.154
	داخل لمجموعات	112	73.813	0.659		
	المجموع	114	76.318			
مجال الكفاءات والخبرات	بين المجموعات	2	0.128	0.064	0.12	0.887
	داخل لمجموعات	112	60.019	0.536		
	المجموع	114	60.147			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2	0.252	0.126	0.449	0.639
	داخل لمجموعات	112	31.457	0.281		
	المجموع	114	31.709			

يتضح من خلال جدول (15) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α = 0.05) وذلك على جميع مجالات الدراسة وذلك لان مستوى الدلالة المحسوب للمجالات جميعها كان أعلى من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية الصفرية وهذا يدل انه لا يوجد اختلاف في وجهات النظر بين رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم باختلاف الحالة الاجتماعية.

جـ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α = 0.05)من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم تبعا لمتغير العمر.

من اجل اختبار هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة وجهة نظر رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم تبعا لمتغير العمر.

جدول (16)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير العمر على كافة المجالات

المجالات	العمر	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مجال الوضع الاقتصادي	25-18	6	3.463	0.34006
	35-26	30	3.6444	0.73088
	45-36	34	3.5327	0.64544
	46 فما فوق	45	3.6049	0.66942
مجال الوضع السياسي والأمني	25-18	6	4.1111	0.99256
	35-26	30	4.1056	0.73823
	45-36	34	4.0735	0.9112
	46 فما فوق	45	4.1	0.5005
مجال الخدمات العامة والبنية التحتية	25-18	6	3.0238	0.80009
	35-26	30	3.1143	0.75163
	45-36	34	3.5042	0.80524
	46 فما فوق	45	3.4889	0.68961
مجال الكفاءات والخبرات	25-18	6	4	0.37947
	35-26	30	3.7533	0.85288
	45-36	34	3.7824	0.71413
	46 فما فوق	45	3.6889	0.68961
الدرجة الكلية	25-18	6	3.6495	0.52148
	35-26	30	3.6544	0.57835
	45-36	34	3.7232	0.5781
	46 فما فوق	45	3.7207	0.46479

يتضح من نتائج جدول (16) أن هناك فروقا في المتوسطات الحسابية في وجهة نظر رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم تبعا لمتغير العمر.

ولاختبار فيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية استخدم اختبار تحليل التباين الأحـــادي ونتائج جدول (17) تبين ذلك:

جدول (17) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية في وجهة نظر رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم تبعا لمتغير العمر

المتغير / المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط الانحراف	" ف " المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب
مجال الوضع الاقتصادي	بين المجموعات	3	0.306	0.102	0.229	0.876
	داخل المجموعات	111	49.535	0.446		
	المجموع	114	49.841			
مجال الوضع السياسي والأمني	بين المجموعات	3	0.022	0.007	0.014	0.998
	داخل لمجموعات	111	59.152	0.533		
	المجموع	114	59.174			
مجال الخدمات العامة والبنية التحتية	بين المجموعات	3	3.929	1.31	2.008	0.117
	داخل لمجموعات	111	72.389	0.652		
	المجموع	114	76.318			
مجال الكفاءات والخبرات	بين المجموعات	3	0.579	0.193	0.36	0.782
	داخل لمجموعات	111	59.569	0.537		
	المجموع	114	60.147			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3	0.115	0.038	0.135	0.939
	داخل لمجموعات	111	31.594	0.285		
	المجموع	114	31.709			

يتضح من خلال جدول (17) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) وذلك على جميع مجالات الدراسة لان مستوى الدلالة المحسوب للمجالات جميعها كان أعلى مـــن مـــستوى الدلالة المحدد بالفرضية الصفرية وهذا يدل انه لا يوجد اختلاف في وجهات النظر بـــين رجـــال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم باختلاف العمر.

د- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$) من وجهة نظر رجـــال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم تبعا لمتغير مكان السكن.

من اجل اختبار هذه الفرضية حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة وجهة نظر رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم تبعا لمتغير مكان السكن.
ثم تم استخدام اختبار ت للعينات المستقلة وذلك للكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين هذه المتوسطات ونتائج:

جدول (18) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لمعرفة وجهة نظر رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة ومشاكلها في محافظة طولكرم تبعا لمتغير مكان الشكل

مكان السكن / المجالات	مدينة(ن=50)		قرية(ن= 65)		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
مجال الوضع الاقتصادي	3.5933	0.76376	3.5812	0.57627	0.097	0.923
مجال الوضع السياسي والأمني	4.02	0.77125	4.1513	0.67939	0.968-	0.335
مجال الخدمات العامة والبنية التحتية	3.3514	0.88215	3.3868	0.77209	0.229-	0.819
مجال الكفاءات والخبرات	3.7080	0.86304	3.7815	0.60593	0.537-	0.593
الدرجة الكلية	3.6682	0.61636	3.7252	0.45073	0.573-	0.568

يتضح من خلال جدول (18) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) وذلك على جميع مجالات الدراسة لان مستوى الدلالة المحسوب للمجالات جميعها كان أعلى من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية الصفرية وهذا يدل على انه لا يوجد اختلاف في وجهات النظر بين رجال الأعمال والتجار حول واقع الصناعة في محافظة طولكرم باختلاف مكان السكن أي انه لا يوجد فرق في الرأي بين من يسكن المدينة أو القرية حول واقع الصناعة من وجهة نظرهم.

النتائج:

من خلال التحليل نتائج التحليل الإحصائي السابق يتبين أن أكثر المشاكل التي يواجها قطاع الصناعة في محافظة طولكرم من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار في المحافظة تتمثل في الأمور التالية:

أولاً : في المجال السياسي والأمني حيث كان لهذا المجال اثر كبير جدا في مشاكل ومعيقات القطاع الصناعي حيث تبين ذلك من خلال ما يلي:

1- المعيقات التي يفرضها الاحتلال على المستثمرين بسبب قرب وقوع المحافظة من الخط الأخضر.

2- المعيقات التي يفرضها الاحتلال على استيراد المواد الخام.

3- المعيقات التي يفرضها الاحتلال على استيراد الأجهزة والمعدات.

4- المعيقات التي أوجدها الاحتلال بكثرة الحواجز التي تقلل من تصريف المنتجات.

ثانياً : الوضع الاقتصادي فقد كان له اثر كبير في معيقات الصناعة في المحافظة واتضح هذا التأثير بشكل كبير جداً من خلال الأمور الآتية:

1- قلة وجود حوافز استثمارية من قبل الغرفة التجارية للمستثمرين في قطاع الأعمال.

2- المعيقات الضريبية الباهظة التي تفرضها دائرة الضريبة على المستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار.

3- ندرة وجود أسواق عربية وعالمية توجدها السلطة لتشجع استقبال المنتج الفلسطيني.

ثالثاً: مجال الخدمات العامة فقد كان لهذا المجال تأثير كبير على الصناعة في محافظة طولكرم من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار في المحافظة وبرز تأثير هذا المجال بشكل كبير جدا من خلال:

- عدم وجود إرشادات أو بيانات للتاجر /المستثمر الفلسطيني في دوائر السلطة

رابعاً: ظهر أيضا لهذا المجال تأثير متوسط على الصناعة في المحافظة " مجال الكفاءات والخبرات " فقد ظهر تأثير هذا المجال بشكل كبير من خلال:

1- ندرة مراكز التدريب المهني لتدريب العمال على المعدات المستوردة.

2-ندرة وجود دراسات اقتصادية تسهم في تحديد احتياجات السوق المحلي في طولكرم للاستثمار.

وهذا لا يعني أن باقي المشاكل لم يكن لها تأثير ، بل كان تأثيرها متفاوتا من القليل إلى الكبير ولكن من خلال هذه النتائج تبين أكثر المشاكل التي لها دور كبير جدا في إعاقة الصناعة في محافظة طولكرم من وجهة نظر رجال الأعمال والتجار في المحافظة.

التوصيات:

أولاً: التوصيات المتعلقة بالسلطة الوطنية الفلسطينية (ممثلة بوزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الحكم المحلي):-

1. إيجاد حلول سياسية مع الاحتلال الإسرائيلي لاستيراد المواد الخام والأجهزة والمعدات ، وإلغاء الحواجز العسكرية الإسرائيلية للمنتجات الفلسطينية وتسهيلها للمناطق الواقعة على الخط الأخضر.
2. تسهيل وسائل الأمن من قبل السلطة وحماية استثمارات محافظة طولكرم.
3. إعادة النظر في اتفاقية (باريس) بسبب تقليلها من فرص الاستثمار.
4. وضع خطة وطنية لتسويق المنتجات المحلية.
5. دراسة الأسواق الخارجية ومعرفة المركز التنافسي للصناعة الفلسطينية وتهيئة الأجواء لإمكانية تصدير السلع الفلسطينية.
6. ضرورة وجود رؤية اقتصادية واضحة لدى السلطة الوطنية ووضع خطط اقتصادية قصيرة وطويلة المدى ورسم سياسة واضحة للتطوير من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية والغرفة التجارية في المحافظة.
7. إنشاء بنك إقراض صناعي متخصص يكون هدفه تنمية القطاع الصناعي وإقامة برامج إقراض متخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
8. فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة التي لها مثيل في التصنيع المحلي.
9. فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة التي لها مثيل في التصنيع المحلي وتخفيض قيمة الضرائب على المنتجات المحلية بهدف تعزيز القدرة التنافسية لها مع المستوردة.
10. العمل على إيجاد (باركود) للسلع الفلسطينية لتمييز الصناعات الفلسطينية.

ثانياً: التوصيات المتعلقة بالغرفة التجارية:

1. العمل على إيجاد مكاتب تخليص بضائع للمصدرين او المستوردين في محافظة طولكرم.
2. إيجاد حوافز استثمارية من السلطة الفلسطينية من الغرف التجارية.
3. إرشادات تجار محافظة طولكرم ، وذلك بوضع دليل للمستثمر يبين الصناعات التي تقوم بها المحافظة.

4. القيام بحصر احتياجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات وتجهيز دراسات اقتصادية ليستفيد منها كل مستثمر.
5. تجهيز المعارض السنوية للمنتجات الفلسطينية ، ووضع جناح خاص لمنتجات المحافظة.

ثالثاً: التوصيات المتعلقة بالبلدية:

1. بناء على النتائج فان أفضل مكان لإقامة المنطقة الصناعية هي المدينة لتوسطها بين جميع القرى للمحافظة.
2. البدء في تجهيز منطقة صناعية للمحافظة.
3. إيجاد بنية تحتية في محافظة طولكرم تسهم في المساعدة على الصناعة.

ثالثاً: التوصيات المتعلقة بالقطاع الخاص:

1. قيام البنوك الفلسطينية بتقديم التسهيلات للمستثمرين في محافظة طولكرم.
2. رسم الصناعة في محافظة طولكرم من قبل الأكاديميين من خلال وضع دراسات اقتصادية تسهم في تحديد احتياجات السوق في محافظة طولكرم.
3. إنشاء مراكز للبحث والتطوير ووضع القوانين التي تشجع عملها.

المراجع:

- أبو شكر عبد الفتاح ، سمير عبد الله صالح ، عاطف علاونة ، (1991) ، التصنيع في الضفة الغربية ، نابلس ، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر ، فلسطين.
- أبو كشك ، بكر ، (1981) ، الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مجلة صامد الاقتصادية ، ع 33 ، بيروت.
- الجمل ، هاني ، (2003) ، بعنوان: جغرافية الصناعة في محافظة نابلس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.
- الحلاحلة ، خليل ، (2008) ، جغرافيا الصناعة في مدينة الخليل (أطروحة لمتطلب درجة الماجستير في جامعة النجاح الوطنية ، إشراف د. وائل عناب) نابلس ، فلسطين.
- الرازق ،عمر ، (1991) ، المسح الصناعي للأراضي الفلسطينية المحتلة ،المواصفات العامة، فلسطين.
- الساعد ، يوسف ، (2003) ، بعنوان: دور المناطق الصناعية في حل مشكلة القطاع الصناعي ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية – نابلس ، فلسطين.

- حردان ، ظاهر ، (1982) بعنوان: الصناعة ومستقبل تطورها في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان.
- خير ، صفوح ، (1996) ، الجغرافية الاقتصادية ، دمشق.
- صالح ، حسن عبد القادر ، (1985) ، مدخل إلى جغرافية الصناعة – الطبعة الأولى –دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان.
- عبد المقصود ، زين الدين ، (1981) ، البيئة والإنسان علاقات ومشاكل ، منشاة ، معارف ، الإسكندرية.
- عبد الهادي، إياد ، (1999) ، محددات اختيار الموقع الصناعي طولكرم (رسالة غير منشورة) جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عطياني ، نصر ، (2007) ، الاقتصاد الفلسطيني ، جامعة القدس المفتوحة ، (الوحدة الرابعة ص 166 ، 167) ، فلسطين.
- غانم مصطفى ، (1997) ، بعنوان: الصناعة في محافظة جنين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.
- مصطفى ، لؤي ، (2005) ، بعنوان: القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطورها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.
- مكحول ، باسم ، (2001) ، المقومات والخيارات المتاحة ، معهد أبحاث الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، رام الله ، فلسطين.
- مكحول، باسم، نصر ، (2004) ، بعنوان: هيكل التكاليف واقتصاديات الحجم في الصناعات الفلسطينية وأثرها على القدرة التنافسية ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، القدس و رام الله ، فلسطين.
- مكحول ، باسم ، (2000) ، بعنوان: صناعة الأحذية في فلسطين وقدرتها على مواجهة التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ،القدس ورام الله ، فلسطين.
- مركز الإحصاء الفلسطيني (2009) ، التعداد العام للسكاني والمنشآت للعام 2007 ، سلسلة التقارير الإحصائية العدد (42) ، فلسطين.
- نصر ، محمد ، (1997) ، بعنوان: فرص وإمكانية التصنيع في فلسطين ،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، القدس ورام الله ، فلسطين.

- نصر ، محمد ، (2002) ، بعنوان: دور القطـــاع الـــصناعي فـــي التنميـــة الاقتـــصادية الفلسطينية،معهد أبحاث السياسات الاقتـــصادية الفلـــسطيني (مـــاس) ، القـــدس ورام الله ، فلسطين.

المقابلات:

- مقابلة مع السيد زهدي شريم ، رئيس الغرفة التجارية وبعض أعضاء الغرفة التجارية بتـــاريخ 2009/10/21

المراجع الأجنبية:

- Pitts, O`Connell, McCarthy, (2001), the competitive of the Irish food processing industry.
http://www.teagasc.ie/research/reports/foodprocessing/4984/eopr-4984.asp